إخوان مصر ونهضة تونس.. قصة مسيرتين

بشير عبد الفتاح

بعد قرابة عامين من الخلافات والمفاوضات، تمكن التونسيون من المصادقة على دستور ثورتهم التقدمي المكون من 149 مادة فقط بعدما نجح المجلس الوطني التاسيسي المنتخب في إقراره بغالبية بلغت نسبتها 92 في المئة في حضور شخصيات عربية ودولية ووسط ترحيب شعبي ورسمي عالمي.

كما تسنى للتونسيين التوافق على اضطلاع حكومة تكنوقراط مستقلة ومحايدة ومحل قبول من جانب كافة الفرقاء السياسيين بإدارة الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية بحيث تشرف على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من خلال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. الأمر الذي اعتبرته غالبية التونسيين إنجازا تاريخيا يدشن بدوره ميلاد جمهوريتهم الثانية.

وكان من شان تلك النجاحات السياسية اللافتة أن أغرت مراقبين ومحللين كثرا حول العالم بعقد مقارنة ما بين المسارين التونسي والمصري على طريق إدارة المراحل الانتقالية توخيا لبلوغ غايات الثورتين الشعبيتين اللتين تجشمت شعوبهما معاناتها بغية إدراك التنمية وتحقيق الاستقرار وبناء نظام سياسي ديمقراطي.

وفي وسع المتابع أو المتامل في مسارات التجربتين التونسية والمصرية أن يلمس عددا من الفوارق الجوهرية بينهما، لعل أبرزها:

دور الجيش

عديدة هي العوامل التي هيات الأجواء لتعاظم دور الجيش وارتفاع درجة حضوره وتسييسه في الحالة المصرية عن نظيرتها التونسية إلى حد جعل منه رقما صعبا في المعادلة السياسية.

فمنذ تاسيس الدولة المصرية القديمة في عصر ما قبل التاريخ، مرورا بتاسيس الدولة الحديثة في عهد محمد علي عام 1805، ثم ثورة يوليو 1952، وصولا إلى ثورة يناير 2011 وما تلاها من تفاعلات وتطورات سياسية مصيرية، ارتبط وجود الدولة وأيضا بقاء النظام السياسي، بل استقرارهما سويا، بقوة وكفاءة وتماسك الجيش المصري.

وقد اقتضت خصوصية التفاعلات الإقليمية والطبيعة المركبة والممتدة للصراع العربي الإسرائيلي أنه كلما اقتربت الدولة العربية من حدود إسرائيل وجبهة المواجهة المباشرة معها، تفاقم إسهام الجيش في صنع سياستها الخارجية وإدارة شؤونها الداخلية، التي تعد بمثابة الرحم الذي تعتمل بداخله وتنبلج منه تلك السياسة. ولما كانت مصر من أكثر الدول العربية ملاصقة لإسرائيل واصطداما بها، بحكم كونها قاعدة الارتكاز المحورية للحرب والسلام كونها أكبر تلك الدول من حيث القوة العسكرية والثقل الديمغرافي، فقد عززت تلك المعطيات مجتمعة من دور الجيش المصري في العملية السياسية.

ومن زاوية أخرى، أفسح فقر ووهن النخب السياسية المدنية وتآكل ثقة غالبية الجماهير في كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤون البلاد، خصوصا في ظل التحديات الخارجية المنهكة والأزمات الداخلية الطاحنة، المجال أمام توسيع الدور السياسي للجيش المصري علاوة على رفع مستوى تقبل الجماهير وتوقعها لقيام قيادات الجيش بلعب دور المنقذ أو المخلص للبلاد من إخفاق النخب السياسية المدنية الحاكمة أو انحرافها عن المسار الصحيح أو خروجها على ثوابت ومرتكزات التوافق والإجماع الوطنيين.

وقد ساعد على ذلك تزامن انكماش النخب المدنية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني مع بروز نخب سياسية موازية ذات خلفيات عسكرية لكنها محترفة ومسيسة ونجحت في تسجيل إنجازات تاريخية لبلادها، إن بحكم طبيعة الظرف التاريخي أو بجريرة التثقيف الذاتي والتعليم المدني التكميلي والانخراط في معترك السياسة.

وقد حفل التاريخ المصري القديم والحديث والمعاصر بنماذج ناصعة في هذا الصدد، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، الضابط أحمد عرابي وجماعته مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، والضباط الأحرار مطلع خمسينيات القرن الماضي، ثم المشير عبد الفتاح السيسي الذي يميل كثيرون إلى تشبيهه بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر ومن ثم يعول عليه كثيرا في العبور بالبلاد من النفق المظلم الذي يطبق عليها في أيامها هذه.

على النقيض من ذلك، ورغم دور قيادته الملموس في إنجاح الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام بن علي في يناير 2011، بدا حضور الجيش في المشهد السياسي التونسي متواضعا خلال العقود القليلة المنقضية.

فإلى جانب بُعدها الجيواستراتيجي عن إسرائيل وعدم اعتبارها دولة مواجهة مباشرة معها، عمد رئيسها المعزول بن علي طيلة سنوات حكمه إلى تقوية الأجهزة الأمنية والشرطية على حساب الجيش، الذي بدأ دوره السياسي يتراجع تدريجيا بعد رحيل الرئيس الحبيب بورقيبة ومجيء بن علي، الذي سبق له أن تولى وزارة الداخلية وأمعن في تقوية نفوذ الأجهزة الأمنية وتعزيز دورها السياسي، في الوقت الذي كان الجيش يجنح للناي بنفسه عن معترك السياسة على نحو ما بدا جليا أثناء وبعد عملية الإطاحة بنظام بن علي.

وربما يعزز من سلامة هذا الطرح إلحاح النخب المدنية المصرية في مطالبة الجيش بالتدخل لإسقاط حكم الإخوان المسلمين بعد أن عجزت عن منافستهم وهزيمتهم عبر الآليات الديمقراطية، في الوقت الذي تضاءلت فيه إلى حد كبير مثل هذه المطالبات في الحالة التونسية، التي احتكم فرقاؤها السياسيون من الإسلاميين والعلمانيين إلى التفاوض والحوار السياسيين توخيا للتوافق على القضايا والملفات الخلافية كافة بدلا من استدعاء الجيش.

كفاءة النخب المدنية

رغم تضاؤل مساحتها وتعداد سكانها، تتميز تونس عن مصر بالارتفاع الملفت في نسبة التعليم والوعي السياسي لدى مواطنيها، فضلا عن قوة واستنارة نخبها العلمانية والليبرالية واليسارية.

وقد شهدت منذ اندلاع ثورتها في يناير 2011 وخلال الأشهر الماضية استقطابا سياسيا بين العلمانيين والإسلاميين تولدت عنه أزمات سياسية وأمنية حادة ومواجهات بين تلك النخب والأغلبية الجديدة، التي أفرزتها انتخابات أكتوبر 2011 بزعامة حركة النهضة الإسلامية، غير أن ذلك الاستقطاب لم يسفر عن منعرج عسكري أمني يمكن أن يفخخ المسيرة برمتها، وإنما ساعد الحوار البناء على تحقيق توافق شبه كامل على نص الدستور بين مختلف الفرقاء، إذ تجاوزت نسبة التصويت بالموافقة على الدستور 92 في المئة.

وعلى خلاف نظيرتها في مصر على سبيل المثال، اعتمدت القوى الليبرالية واليسارية التونسية منهج الحوار والنضال السياسي الديمقراطي بدلا من التحريض الإقصائي ضد الإسلاميين أو استدعاء الجيش للتدخل في السياسة، وبدلا من ممارسة الضغوط السياسية والدعائية والنفسية على حركة النهضة لحشرها في الزاوية والزج بها في غياهب العنف.

فكانت النتيجة أن الحركة ازدادت تمسكا بمبادئ الديمقراطية والدولة المدنية، بل أخذت على كاهلها التصدي لمساعي تيار السلفية الجهادية المتطرف للعصف بمنجزات المرحلة.

وخلال ماراثون المفاوضات والوساطات الذي دام حولين كاملين، لم يتردد الفرقاء العقائديون والسياسيون من حركة النهضة الإسلامية والعلمانيين بشتى أطيافهم والنخب التونسية الحاكمة والمعارضة والمستقلة في تقديم تنازلات سياسية متبادلة، أجبرت الانقلابيين على التوافق مع قيادة حركة النهضة وشركائها العلمانيين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انهيار مشاريع جبهة الإنقاذ وحركة تمرد التونسيتين المتأثرتين بمسار فصائل من المعارضة المصرية قبل حركة 30 يونيو 2013.

في المقابل، تعاني مصر ضعفا جليا في نخبتها السياسية المدنية، ليبرالية كانت أم يسارية، مقارنة بنخبتها العسكرية جراء عوامل عديدة أبرزها التجريف السياسي المزمن من قبل نظام يوليو، الأمر الذي تمخض عن هشاشة مراكز التفريخ المتمثلة في الوسائط السياسية كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ومن رحم ذلك الوضع الصادم، جنح قطاع واسع من المصريين حاليا إلى الرهان في الإدارة الناجزة للمرحلة الانتقالية وصولا إلى التنمية والديمقراطية على القوات المسلحة كراعية أو حارسة لمثل هذه المقاصد.

مرونة الإسلاميين

على خلاف الإخوان المسلمين في مصر، أبدت حركة النهضة التونسية مرونة، تحسد عليها، خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية، فرغم أنها كانت صاحبة الأكثرية في انتخابات أكتوبر 2011 فإنها لم تتشبث بما يسمى «شرعية الصندوق» وإنما حرصت على عدم استفزاز باقي التيارات السياسية واستعدائها عبر الاستئثار بالسلطة وتكرار نموذج الأنظمة البائدة، ومن ثم مالت إلى التوافق مع القوى الأخرى ما أمكنها ذلك، خصوصا حركتي «نداء تونس» و «الجبهة الشعبية»، وشكلت حكومة ائتلافية عبارة عن ترويكا إسلامية ليبرالية يسارية تضم حركة النهضة وأكبر حزبين علمانيين جاءا من بعدها في انتخابات المجلس التأسيسي.

وعقب إقرار الدستور الجديد، أكد رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي أنه أيا كانت نتائج الانتخابات المزمعة، لن يكون بمقدور تونس تجاوز المرحلة الانتقالية بنجاح إلا من خلال حكومات ائتلافية توافقية.

ورغم الهجوم الشرس، الذي تعرضت له حركة النهضة من جانب فصائل إسلامية سلفية فضلا عن حزب التحرير الإسلامي وما يسمى «تيار الهوية»، بسبب تنازلات الحركة بشأن ما يعرف بـ«أسس شرعية»، حيث اتهموا قيادة النهضة بالمشاركة في صياغة دستور ليست له مرجعيات عقائدية إسلامية وشرعية، كون الدستور الحالي يتضمن بعض النقائص لجهة تجذير المرجعية الإسلامية، قبل راشد الغنوشي الاكتفاء بالفصل الأول من دستور عام 1959 الذي تبناه الدستور الجديد.

وينص الدستور الجديد بوضوح على أن «تونس دولة مستقلة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، درءا للفتنة والانقسام بين أنصار الهوية الإسلامية للدولة والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد يخلط غالبية ساسته ونخبه بين الشريعة ومقاصد التشريع الإسلامي وتطبيق القضاء للحدود الشرعية.

وفي هذا السياق، يبرز الفارق بين إخوان مصر ونهضة تونس بشأن طريقة التعاطي مع باقي فصائل الإسلام السياسي وتحديدا التيار السلفي وجماعات الإسلام الجهادي التكفيري المتطرف، التي طالما زايدت عليهما في قضية الأسلمة، فبالمخالفة لنهج إخوان مصر، كانت حركة النهضة أكثر صرامة في استخدام الجيش لمحاربة واستئصال بؤر السلفية الجهادية التي تسببت ممارساتها الإرهابية واستهدافها للناشطين السياسيين العلمانيين في تشويه الإسلاميين وتكثيف الانتقادات لحركة النهضة.

وكمحصلة لما سبق، تباينت مآلات إخوان مصر ونهضة تونس، ففي الوقت الذي باتت حركة النهضة جزءا أصيلا في الحياة السياسية وطرفا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي واستكمال أهداف الثورة التونسية، هوت جماعة الإخوان في مصر إلى غياهب الانتحار السياسي والتنظيمي بعد أن وضعت نفسها، لأول مرة في تاريخها، في مواجهة مباشرة مع الدولة والمجتمع المصريين في آن، ومن ثم فقدت الأسانيد الأخلاقية لمظلوميتها التاريخية وحكمت على نفسها بالخروج من المشهد السياسي، ولو مرحليا على الأقل.

تأثير التدخل الخارجي

بجريرة موقعها الجغرافي الحيوي وتأثيرها المتعاظم في محيطيها الإقليمي والدولي، لم تسلم مصر وثورتها من موجات متنوعة ومتواصلة من التدخلات الخارجية المفرضة من كل نحو وصوب، فكم من الأموال إليها تضخ وكم من المؤامرات ضدها تحاك، إما بغرض إجهاض الثورة وإما بهدف حرفها عن مسارها وإما بقصد تطويعها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.

أما تونس، فمقارنة بنظيراتها من دول الثورات العربية، ربما كانت هي الأقل عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية السافرة والمفرضة، بحكم خصوصية وضعها الجيواستراتيجي وتواضع تأثيرها الإقليمي والدولي من حيث بعدها عن البؤر الساخنة في المنطقة كمنطقة الخليج العربي أو دول الجوار الإقليمي العربي كإيران وتركيا وإسرائيل.

وفي حين يصر محللون سياسيون تونسيون على التحذير من دور سلبي تنوي دوائر خارجية الاضطلاع به عبر تفجير خلافات وافتعال أزمات داخل الطبقة السياسية التونسية بهدف إجهاض المسار الانتقالي السلمي، لا يتورع آخرون في المقابل عن الإشادة بالدور الإيجابي الذي لعبه بعض السفراء الغربيين لإقناع قيادات مختلف الأحزاب السياسية بتقديم تنازلات بغية التوافق على الدستور، علاوة على حمل قيادات النهضة وحلفائها على الاستقالة من الحكومة ومواقع مهمة في الدولة توطئة لتشكيل ترويكا حاكمة متعددة المشارب السياسية والفكرية.

ناهيك عن الدعم الاقتصادي العاجل والضروري الذي يتطلع التونسيون إلى تلقيه من واشنطن ودول الاتحاد الأوربي والمؤسسات المانحة، التي أشادت بالتجربة الديمقراطية التونسية ووصفتها بأنها «نموذج يجب أن يحتذى في المنطقة».

عن «الجزيرة نت»

هل المفاوضات فرصة جديدة يضيعها الفلسطينيون ؟

محمد الدجاني الداودي

تم الحديث مؤخراً عن «اللاءات» الفلسطينية التي حلت محل «لاءات» قمة الخرطوم الثلاث عام 1967 «لا مفاوضات، لا صلح، لا إعتراف»، وإذا كان البعض يدعم موقف السلطة الفلسطينية حيال المسائل العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن هناك نظرة فلسطينية مغايرة ترى بأن هذه اللاءات سوف تواجه مصيراً مماثلاً لمصير «لاءات» قمة الخرطوم.

«اللاء» الأولى تتعلق بالمطلب أو الشرط الإسرائيلي للاعتراف بـ«يهودية الدولة» و السؤال هو: لماذا موقف الجانب الفلسطيني شديد الصلابة؟ إن هذا الشرط الإسرائيلي لا علاقة له بالذاكرة او الضمير او الرواية او«السرد» الفلسطيني والعربي والإسلامي لتاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي، أو بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض، او «بمواطنة» فلسطيني الخط الأخضر كما يرى البعض. الفلسطينيون اعترفوا بدولة إسرائيل وبيهودية دولة إسرائيل الممثلة باسمها. وسواء رغبت إسرائيل بعد هذا الاعتراف أن تكون يهودية أو علمانية أو ديمقراطية أو مسيحية فما علاقة الفلسطينيين بذلك؟ وماذا لو توجهت إسرائيل غداً إلى الأمم المتحدة وتقدمت بطلب تغيير اسمها من دولة إسرائيل إلى دولة إسرائيل اليهودية – كما فعلت بعض الدول التي أضافت إلى إسم الدولة صفة «الإسلامية» كليبيا وإيران، فهل ستعترض السلطة الفلسطينية على ذلك في الأمم المتحدة؟ وهل سيأخذنا العالم بجدية لو فعلنا ذلك؟

الأصوات الإسرائيلية التي تقف خلف هذا المطلب/الشرط، تسعى لحفز الفلسطينيين على إبداء مزيد من الصلابة من أجل توجيه اللوم لهم على فشل المفاوضات – كما حدث عندما صدر قرار الأمم المتحدة الداعي للتقسيم عام 1947. إن المطلب/الشرط الإسرائيلي المتعلق بـ «يهودية الدولة» سراب إن أحدقنا النظر به لاختفى.

«اللاء» الثانية تتعلق بالقدس الشرقية، وهنا المقصود بالقدس القديمة داخل الأسوار التي تجمع ما بين الأماكن المقدسة، والسؤال هو: لما لا تعطى وضعا دوليا خاصا يشارك الجميع برعايته والإشراف عليه؟ أما خارج الأسوار فإننا نجد على أرض الواقع قدس غير دينية قامت البلديات العربية والإسرائيلية المتعاقبة بإضافتها للمدينة وتقسم إلى قدس إسرائيلية وقدس عربية تفصلهما حواجز نفسية وسياسية، والقول إن المدينة موحدة لا يعكس الواقع. إن التعنت الإسرائيلي يهدف إلى دفع الفلسطينيين للتصلب بمواقفهم من أجل التسبب في انهيار المفاوضات وإفشال مهمة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والقضاء على عملية السلام.

أما «اللاء» الثالثة فتخص الوجود الإسرائيلي في منطقة غور الأردن على حدود الدولة الفلسطينية. لقد قبل الفلسطينيون باية قوة ثالثة ترابط في هذه المنطقة، تحت رايات الأمم المتحدة. وطالما أن المبدأ بأن ترابط جهة أجنبية قد تم الموافقة عليه، ففي حال توقيع اتفاق سلام فإن إسرائيل ستكون مثلها مثل أية دولة أجنبية ولكن بإمكانيات وخبرات أفضل لحماية القرى والمناطق الفلسطينية كي لا تصبح مرتعا للإرهاب والقنابل اليومية في الأسواق والمساجد، وكما هو الحال في مصر والعراق وسوريا وبغداد وأفغانستان. والمهم ألا تتمركز القوات الإسرائيلية على أبواب الدولة الفلسطينية تمنع وتسمح وكأننا في سجن كبير. إن مرابطة قوة ثالثة على الحدود في هذه المناطق لن يحمي الدولة الفلسطينية من إرهاب القوى المعادية التي سوف تنقل إلى فلسطين الويلات التي تعاني حالياً منها عدداً من شعوب المنطقة. وهنا من الضروري التنسيق مع الشقيقة الأردن حول الموضوع للتوصل إلى ترتيبات أمنية فلسطينية – أردنية – إسرائيلية، بالإضافة إلى وضع أجهزة تكنولوجيّة متطورة لمراقبة الحدود. إن التواجد العسكري المباشر، الفلسطيني–الأردني– الإسرائيلي، مع وضع أجهزة تكنولوجيّة متطورة لمراقبة الحدود وإقامة جدار أمني متطور، هو الحل الأمثل لحراسة الغور البالغ طوله 250 كم، وأية قوة لن تتمكن لوحدها من إغلاق الحدود وتامين الأمن والحماية الكافية لمنع المنظمات الإرهابية من التسلل إلى المناطق المدنية في الداخل.

أما «اللاء» الرابعة، فتتعلق بالمطلب الإسرائيلي أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. وعلى الرغم من أن هذا المطلب يبدو حالياً وكأنه انتقاص من السيادة الفلسطينية، إلا أنه قد يتبين مستقبلاً أنه لصالح الفلسطينيين كي تخصص الأموال لبناء الدولة وتحسين الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية بدلاً من صرفها على أمور عسكرية. عندما قرر الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية على ضرورة أن تكون اليابان وألمانيا دول منزوعة السلاح، استخدم اليابانيون والألمان ميزانياتهم لاعادة بناء دولهم وأصبحتا من عمالقة الدول الصناعية في العالم. كما أن قرار استخدام عائدات البترول لشراء أسلحة متطورة بدلاً من تحسين أوضاع الشعب الإيراني كان من أسباب سقوط شاه إيران، محمد رضا بهلوي.

«اللاءات» الأخرى أيضاً قابلة للتسويات وعلى الموقف التفاوضي الفلسطيني أن ينسجم مع الحدود الدنيا من المرجعيات التي قامت عليها عملية السلام ولكن دون أن يبدي تعنتاً أو تصلباً فقط لمجرد إظهار انه غير مستعد «للتفريط» بأي مسألة.

لو استخدمنا هذا المنطق، من الممكن أن تتكلل مهمة كيري بالنجاح، ويتم التوصل إلى سلام يضمن المستقبل لأولادنا. ومن المعلوم أن هناك تفاوتاً كبيراً في موازين القوى بين الطرفين، والإسرائيليون يكررون فيما بينهم السؤال التالي على الدوام: «لما نرغب بالسلام والتنازل عن الأرض ونحن انتصرنا في الحرب ولو خسرنا الحرب لخسرنا كل شيء؟» كما أن اليهود يعانون من عقدة المحرقة «الهولوكوست» التي جعلتهم يؤمنون بشعار: «ما حدث لن يتكرر مرة أخرى».

ولذا فإن كيري بنى استراتيجيته على فرضية أنه من الضروري أولا التوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين ثم التفاوض مع الفلسطينيين لايجاد نقاط الاتفاق بينهما والضغط على كلا الطرفين بهدف تليين مواقفهما. فهو استعان بضغوط الأوروبيين واليهود والأمريكيين على الإسرائيليين والضغوط العربية على الفلسطينيين، وسوف يكون من حسن حظ الطرفين إذا تمكن كيري من التوصل إلى نتائج مرضية للمفاوضات، وهو قد أرجأ جولته الحادية عشرة بانتظار أن تنتهي إسرائيل من التفاوض مع نفسها، ومن ثم مع واشنطن، وبعدها سوف يتفاوض مع الفلسطينيين حول ما تم التوصل اليه من نتائج في المحادثات الأمريكية – الإسرائيلية.

ويسعى اليمين المتطرف في إسرائيل إلى إفشال المفاوضات ولكن مع تحميل القيادة الفلسطينية مسؤولية فشلها من أجل وقف المساعدات الأمريكية والأوروبية المقدمة لهم. والمشكلة أنه لو غادر كيري في حال فشله فلن يكون له أي مبرر أو داع كي يعود إلى المنطقة من جديد، تاركا الفلسطينيين نهبا للعدوان والاستيطان والاحتلال، و هذا ما يتمناه المتطرفون في إسرائيل الذين يعادون السلام.

وهنا فانني ارفض الادعاء بان جميع الإسرائيليين معادين للسلام، و بأن جميع الفلسطينيين محبين للسلام، واتفق مع القول بان هناك معسكرا يضم فلسطينيين وإسرائيليين يسعون للسلام في مواجهة معسكر يضم فلسطينيين وإسرائيليين معادين للسلام ويسعى لاجهاض مساعي السلام.

عندما قبل الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر مشروع وزير الخارجية الأمريكي روجرز عام 1968 رفضناه رفضا باتا بناء على شعارات المتشددين، فغادر ولم يعد. وعندما دعانا الرئيس المصري السابق أنور السادات للذهاب معه إلى كامب ديفيد عام 1978 للتفاوض، لحقنا بالمتطرفين ووصفناه بالخيانة، فذهب من دوننا، وندمنا على ذلك اليوم.

لم لا نتعلم من دروس الماضي من أجل مستقبل أطفالنا ونستمع للمعتدلين؟

عن «معهد واشنطن» .. و محمد سليمان الدجاني الداودي هو مؤسس حركة الوسطية في فلسطين.

«المجاهدة العلمية الواجبة» لـ «الجهاد البدعي» ذي التأويل الفاسد

زين العابدين الركابي

لهذا المقال مدخلان.. زمنيان موضوعيان:

1» مدخل انعقاد اجتماع غربي – عربي في لاهاي في الأسبوع الماضي.. وأجندة الاجتماع هي: بحث مكافحة الإرهاب بعد تزايد رقعته، وتكاثر أعداد المنخرطين فيه، لا سيما مخاطر عودة المسلحين الغربيين إلى بلادهم لممارسة الإرهاب فيها بعد عودتهم إليها!!

2» ومدخل صدور قرارات وقوانين سياسية وشرعية – في السعودية – تقضي بمنع سفر شباب سعودي إلى أي بلد بهدف المشاركة في القتال الدائر فيه.

والحق أن الالتهاب السياسي – على كل مستوى – قد أذهل كثيرا من الناس. أو قلل اهتمامهم بـ«المخاطر الأكبر» المتمثلة في استغلال قادة الإرهاب لظروف الاضطراب والصراع الذي تشهده المنطقة: استغلوا ذلك في تفعيل خططهم وبرامجهم النائمة وإنزالها إلى ساحات الفعل والتطبيق عبر شبكة إقليمية وعالمية تفننت في تجنيد ألوف الشباب المسلم وزجهم في أفران القتل والقتال.. وهذه ظاهرة مرعبة تنبه لها الساسة بعد أن غفلوا عنها، وفق هذه الحسابات السياسية أو تلك. ولطالما قلنا: إن أي حساب سياسي ناجح ينبغي أن يمد بصره إلى الآثار الجانبية للقرار السياسي ابتغاء أن يتقيها، ولو قضت الوقاية من هذه الآثار بالكف أو العدول عن القرار السياسي نفسه!!.. إذ المضمون الأهم للقرار السياسي هو تحقيق المصلحة أو زيادتها، لا تفويتها أو نقصها.

ومع أن تفريعات هذه القضية كثيرة ومتنوعة، فإننا نركز على القضية الأم المتعلقة بـ«مفهوم الجهاد» الذي يستهوي الشباب فيندفعون إلى ما قيل إنه جهاد: اندفاع العطشان إلى النمير العذب!!

ومن حيث العمر قد لا يلام الشباب البريء على اندفاعه وحماسته. فالحماسة لازمة من لوازم هذه السن في حياة الإنسان.. ولذا قيل – مجازا: إن الشباب ضرب من الجنون.

وإنما يلام الذين قصروا في توجيهه وتصحيح مفاهيمه، خاصة في مسألة «الجهاد».

وإنما يلام – قبلا – أولئك الذين «زينوا» له الجهاد – بالمفهوم الغلط، في نشوة تقديرات سياسية خاطئة أو متعجلة، أو نسبة الانفعال فيها رجحت نسبة العقل والحكمة. في العام الماضي – مثلا – وفي نصيفه بالتحديد، اجتمع لفيف من العلماء والدعاة منحوا أنفسهم أو تحلوها صفة «علماء الأمة».. ثم أصدروا بيانا يعلنون فيه «النفير العام» للجهاد.. هنالك: كتبنا – في هذه الصحيفة في المكان ذاته – نقدا للبيان المرعب الدامي الذي أصدره أولئك النفر في القاهرة.. ومما قلناه – يومها: ما هذا الذي يجري في ديار المسلمين فيؤدي إلى «فوضى إسلامية» هدامة؟!.. ولكي نتصور عواقب وآثار هذا الكلام المثير المهيج المطلق، فلنتصور – قبل ذلك – أن مسلمي العالم قد فقدوا رشدهم وانخرطوا في تطبيق هذا البيان. ولنتصور – بالتالي – أن هؤلاء المسلمين الكثر هرعوا إلى الموانئ الجوية والبحرية والبرية في بلدانهم بهدف «الجهاد» أو القتال.. ولنتصور نتيجة لذلك أن حكومات تلك الجماهير المتحمسة للجهاد منعتهم من الذهاب إلى حيث يريدون «وهذا هو الواقع الذي سيكون بلا شك». فكل حكومة لا تقبل أن يتجاوز مواطنوها قوانينها وأنظمتها وقرارها السيادي وعلاقاتها الدولية.. وعند المنع ستقع المدافعة، ويقع صراع بين تلك الجماهير وبين السلطات في بلدانها.. وعندئذ، ربما أفتى مفت فرعي بوجوب قتال السلطات التي تمنع – في نظره – المسلمين من أداء «فرض عين» – وفق نص البيان.. أليس ذلك كله ذريعة واسعة جدا لإحداث فتنة عامة عمياء دامية في العالم الإسلامي كله؟.. بلى والذي شرع الجهاد، وهدى نبيه – صلى الله عليه وآله وسلم – إلى مباشرته بشروطه خلف ولي الأمر أو الحاكم، وإن كان فاجرا «!!!!». فمن حكمة وجوب الدفاع أو القتال خلف الحاكم الفاجر: ألا يكون الجهاد فوضى ضاربة، يمارسه من يشاء، ويأمر به من يشاء، بناء على اعتبار «الصلاح الشخصي» فحسب!!

وننتقل من هذه الصورة العامة إلى صلب الموضوع وهو: موضوع مبدوء بسؤال فيصل محدد وهو: إعلان النفير العام من صلاحية من؟.. من صلاحية العلماء.. أم من صلاحيات الحاكم؟

غريب أن نطرق «المسلمات البدهية»، وإلا فإن المعلوم في دين الإسلام أن الجهاد «بمفهومه الصحيح وشرائطه المعتبرة» لا يصح، ولا يجوز، ولا يباشر إلا خلف الحاكم الموجود، وبإذنه.

وهذا هو البرهان المبين من الدين:

أ» قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وإنما الإمام جُنة يُقاتَل من ورائه، ويُتقى به». قال ابن حجر – في «الفتح»: «والمراد بالإمام كل قائم بأمور الناس».

ب» وقال: «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا».. وهنا نعيد التوكيد على أن حكمة وجوب الجهاد المشروع مع الأمير الفاجر دفع الفوضى في الجهاد أو القتال، إذ لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم.. والحاكم الفاجر خير من الفوضى بلا ريب.

ج» وقال: «وإذا استنفرتم فانفروا». والاستنفار إنما يكون للإمام أو الحاكم. ففي شرح «عمدة الأحكام» للعلامة البسام: «وفي ثلاثة مواضع يكون الجهاد فرضا عينا، منها إذا استنفر الإمام الناس استنفارا عاما أو خص واحدا بعينه لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض»».

د» وقال: «الغزو غزوان: فغزو تنفق فيه الكريمة، ويياسر الشريك، ويطاع فيه ذو الأمر، ويجتنب فيه الفساد، فذلك غزو خير كله.. وغزو لا تنفق فيه الكريمة، ولا يياسر الشريك، ولا يطاع فيه ذو الأمر، ولا يجتنب فيه الفساد، فذلك غزو لا يرجع صاحبه كفافا».

وعلى الرغم من كثرة هذه البراهين وسطوعها، فإن العلماء الآخرين في العالم الإسلامي لم يفتحوا أفواههم بنقد ذلك البيان المرسل الذي يترتب عليه دم وقتل.. وهذا خطأ جسيم يكاد يرتقي إلى مرتبة الخيانة من حيث إنه كتمان ما يجب أن يعلن، ومن حيث إنه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

يضم إلى هذا الخطأ الجسيم خطأ يمس العقيدة نفسها.. فتنظيم الجهاد وتحديد صلاحياته انتظمته مباحث العقيدة عند الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

فكلهم نص على أن «الجهاد لا يجب ولا يجوز إلا خلف إمام: برا كان أو فاجرا».

ويلحظ أن هذه العبارة وردت بألفاظها في «الطحاوية» التي ألفها الفقيه الحنفي الكبير الإمام أبو جعفر الطحاوي.. ووردت بالألفاظ ذاتها مقدمة في «الرسالة» التي ألفها الفقيه المالكي الكبير «القيرواني»، ووردت بالألفاظ ذاتها في كتب عديدة ألفها أئمة شافعية مثل النووي وابن حجر إلخ.. ووردت بذات اللفظ في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل التي حررها العلامة اللالكائي مثلا في «أصول عقيدة أهل السنة والجماعة».

عن «الشرق الأوسط» اللندنية